العنوان:	المرأة العربية وثقافة الإنترنت
المصدر:	الأمن والحياة
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
مؤلف:	هيئة التحرير(عارض)
المجلد/العدد:	مج35, ع402
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	50 - 67
رقم MD:	739946
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الإنترنت، المرأة والتكنولوجيا، الدول العربية ، المفكرون العرب ، مجلة الأمن والحياة، السعودية ، الحوار الصحفي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/739946

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المرأة العربية وثقافة الإنترنت

الأمن والحياة.. محرر الشؤون الاجتماعية

المشاركات في الحوار

الدكتورة خولة الحسن
مركز ابن خلدون للدراسات
والأبحاث - عمان - الأردن

الدكتورة ترتيل تركي الدرويش
جامعة بيروت العربية - لبنان

الدكتورة آمال موسى عباس الإمام
جامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم - السودان

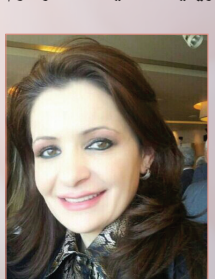

الدكتورة جنان الخوري
الجامعة اللبنانية - بيروت - لبنان

المرأة العربية شأنها شأن أي أمرأة في دول العالم الآخر.. لها فكرها وطموحاتها ولها مسؤولياتها في تربية أبنائها والإسهام في بناء وطنها، والمرأة العربية قد تكون أكثر نساء العالم بعداً عن ارتكاب الجريمة، صحيح أن نساء يرتكبن جرائم قتل، أو جرائم تهريب للمخدرات، أو جرائم أخلاقية، ونحو ذلك لكنها مع ذلك لا تُشكل ظاهرة تهدد أمن المجتمع أو تؤثر في استقراره، لأن المرأة العربية المسلمة بطبيعتها امرأة همها المحافظة على أفراد أسرتها وتربية أبنائها التربية الصالحة التي تأخذ بهم إلى بر الأمان ليكونوا أفراداً صالحين لهم مكانتهم ودورهم في مجتمعهم.

لكن التطور التكنولوجي، والتقدم العلمي، وثورة الفضائيات والاتصالات جلبت إلى المجتمعات البشرية قاطبة الكثير من المآسي والمصائب، وصحيح أنها حملت كل أشكال التقدم والتطور بإيجابياتها، لكنها حملت في الوقت نفسه كل أشكال الجريمة بسلبياتها، وهي في الواقع ليست سلبياتها ولكنها سلبيات مستخدميه، وكانت المرأة العربية إحدى ضحايا هذه التكنولوجيا، صحيح أن المرأة العربية استفادت وتجاوبت مع التطور التكنولوجي، لكنها على جانب آخر وقعت فريسة هذا التطور..

وإزاء هذا التعايش بين المرأة ووسائط التواصل الاجتماعي برزت تساؤلات حول المرأة العربية وثقافة الإنترنت.. فأين المرأة العربية من هذه الثقافة، ما الإيجابيات التي سلكتها المرأة العربية في تعاملها مع الشبكة العنكبوتية؟ وما السلبيات التي وقعت بها؟.. وهل صحيح أن وسائط التواصل الاجتماعي أسهمت في إبعاد المرأة عن دورها؟! وأنها أسهمت بشكل عام في تفكيك الأسرة؟ وهل صحيح أن المرأة العاملة في المجال الأكاديمي استخدمت هذه الوسائط في سرقاتها للمعلومة والبحث العلمي؟ وهل سرقة المرأة للمعلومة توازي سرقة الرجل وأيهما أكثر احترافاً في هذا الموضوع؟

الأمن والحياة طرحت موضوع «المرأة العربية وثقافة الإنترنت» على عدد من المتخصصات.

الدكتورة آمال الإمام..

المرأة الملتزمة المتمسكة بأخلاقها لا تؤثر عليها وسائط التواصل الاجتماعي وعليها أن تكون حريصة في تعاملها مع هذه الوسائط

البحث العلمي أمانة.. ومن يخون هذه الأمانة لا يُسمى باحثا

الدكتورة ترتيل الدرويش

- وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثيراتها السلبية على المرأة إذا استخدمت بطريقة خاطئة

- العلاقات الاجتماعية بدأت في التفكك واختفت العلاقة بين الأم وأبنائها وبين الأب وأفراد الأسرة

الدكتورة خولة الحسن

- وسائل التواصل الاجتماعي جعلت لكل فرد في الأسرة عالمه الخاص.. وهناك حالات طلاق كثيرة وقعت بسبب هذه الوسائط

- لم تعد للزواج قدسيته ولم تعد القناعة بين الزوجين قائمة

الدكتورة جنان الخوري

- الثورة المعلوماتية لم تسهم في بناء العائلة بقدر إسهامها في تخريبها

- سوء استعمال الحرية كسوء استعمال الدواء يقتل أحيانا أو يكلف الكثير لإعادة الشفاء

كانت بداية الحوار مع الدكتورة آمال الإمام التي أكدت أهمية التقنية في حياة المرأة العربية لأن دورها خارج البيت قد يكون محدداً أو قليلاً، بمعنى أن أغلب الأشياء الداخلية بالبيت تبعدها عن كثير من النشاطات الاجتماعية والثقافية لكن وسائل التقنية الحديثة يمكن أن تجعل المرأة تتواصل من بيتها بجميع النشاطات الأخرى ويمكن إجراء مداخلات سواء بالتلفاز أو عبر البريد الإلكتروني أو عبر الواتس أب، ولكن شريطة استخدام هذه الوسائل الاستخدام الصحيح الذي يعود بالفائدة والنفع على المرأة العربية.

وتجزم الدكتورة أمال أن لهذه الوسائل إيجابياتها وسلبياتها التي تحدد وفق استخدام التقنية وفق

استخدام الشخص نفسه، فالسلبيات تحدد وفق مفهوم استخدام التقنية للشخص الذي يستخدمها، بمعنى أنني يمكن أن أكون امرأة فاستخدم هذه الوسائل في التواصل مع زملاء من الاكاديميين عبر الواتس أب أنا لم أرهم ولكن أتواصل معهم في الجوانب الأكاديمية والفكرية والعلمية والاقتصادية، ولكن هناك جانباً سلبياً تختص

الابتزاز جريمة حديثة حداثة المواقع الإلكترونية

به المرأة حيث تقضي كثيراً من أوقات فراغها في التواصل، ونحن لدينا بالسودان كثيرا من النساء اللواتي تم تطليقهن بسبب وسائل التواصل التي تصل إلى حد إدمان المرأة عليها من خلال استخدامها لهذه الوسائل استخداما لا فائدة منه وإنما هو مضيعة للوقت وفي نفس الوقت قد يكون مخالفا للسلوكيات ومخالفا للأهداف التي من أجلها وجدت هذه الوسائل.. وهذه في حد ذاتها تعتبر سلبية من سلبيات استخدام المرأة العربية لهذه الوسائل.

وحول ما يقال بأن هذه الوسائل أسهمت في إيجاد التباعد بين أفراد الأسرة الواحدة تقول الدكتورة آمال: إنني أؤيد هذا الرأي، ففي زحمة الحياة الاجتماعية أصبح التواصل صعباً ومعقداً، فالمرأة قد تخرج السادسة صباحاً وتدخل البيت السادسة مساء وليس هناك وقت للتواصل ويمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي حلاً لهذه المشكلة، ولكن لها سلبية تتمثل في عدم اللقاء فهذه الوسائل تفرق، حيث إن كل شخص يتحدث وحده وهذا جانب تفريقي لأنني لا أتواصل بمجموعة مع الناس، أنا أتواصل مع كل فرد بعيداً عن الجماعة ومن جهة أخرى، فإن هذه الوسائل تؤثر سلباً في الأخلاق، لكن المرأة الملتزمة المتمسكة بأخلاقها لا تؤثر فيها هذه الوسائل، وفي الوقت نفسه هناك بعض النساء يرتكبن كثيراً من الجرائم عن طريق هذه الوسائل خاصة بالتقاط صور في المناسبات تكون بريئة وتستخدم في غير موضعها الصحيح.. وقد وصلت هذه الجرائم للمحاكم، ولدينا قانون أجيز من قبل البرلمان أجاز محاكمة من يرتكبون هذه الجرائم الإلكترونية التي هي جرائم الابتزاز.

جرائم البحث العلمي تعاني منها جميع الجامعات وكل من يعمل في مهنة التدريس

وأعتقد أن مسؤولية هذه الجرائم تقع على المرأة والرجل وأولياء الأمر لأن المرأة لابد أن تكون حريصة جداً من خلال تعاملاتها مع أي شخص فلا تتواصل معه إلا بوجود شروط وقيود للتواصل مع الناس، وأعتقد أننا لو اتبعنا هذا الأسلوب الصحيح لن تكون هناك مشكلة لكن إذا حدث ذلك فالمرأة لا تستجيب للابتزاز إذا كانت بريئة ولا تستجيب وتطرح الأمر على الجهات القانونية لكن الأسرة لها دور، فالأبناء دون المراهقة أو في سن المراهقة لا تترك لهم هذه الأجهزة على علاتها ولابد من مراقبتهم بين الحين والآخر، ماذا يشاهدون ومع من يتواصلون، وماذا يكتبون، فهذه مسؤولية أولياء الأمور في المقام الأول، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة فكلما كانت المرأة ناضجة وتعرف كيفية استخدم هذه الوسائل كانت قادرة على إبعاد نفسها عن أي مشكلة .

وفيما يخص استخدام المرأة للبحث العلمي وتعاملها مع التقنية في هذا الخصوص تشير الدكتورة آمال إلى أن الجانب الأخلاقي هو الأساس، فالبحث العلمي أمانة في المقام الأول، والباحث إذا لم يتصف بصفة الأمانة لا يطلق عليه باحثاً، وعلى المشرف على هذه البحوث أن يكون ملماً بكثير من الجوانب بحيث يعرف إن كان هذا البحث منقولاً أم مسروقاً، فالمشرف هو المسؤول عن هذه السرقة ولا ينبغي أن يتجاوزها أو يتركها تمر دون إجراء، فلا يوجد قانون يحمي البحث من السرقة، إلا الجامعة ففي حالة حدوث مثل هذه السرقة يحرم الطالب من البحث وإكمال دراسته بالجامعة ولكن ليس عليه عواقب قانونية، وإذا كانت المعلومة عن طريق النت لابد أن توجد قوانين تعاقب من يقوم بسرقتها، فهذا سيحد من سرقتها.

وترى الدكتورة آمال أن حل المشكلة يكمن في التوعية وهي مسؤولية الأجهزة الإعلامية لأن الإعلام له دور كبير في توعية المرأة بهذه القضايا، بعض المشكلات تعرض

في صورة دراما توضح للمرأة كيف يمكن أن تقع ضحية لمثل هذه المشكلات، فالدراما تلعب دوراً كبيراً خصوصاً للمرأة، فهي تحب الدراما، هناك كثير من الدراما تناقش مثل هذه القضايا وتصور بعض الأشياء يمكن أن تقع فيها المرأة، ويكون هذا جانب احترازي.

إضافة إلى ذلك يجب أن يكون في الجامعات والمعاهد والمدارس بعض الدروس التثقيفية خصوصاً في التعبير الحر والأنشطة الحرة، وبالنسبة للمرأة يجب أن يكون هناك نقاش موضح للمرأة بأن هذه الوسائل قد توقعها في كثير من المشاكل وعليها أن تتجنبها، ومن الذي تثق فيه ومن تتواصل معه .

وترى الدكتورة ترتيل الدرويش أن كل شيء في الحياة له جانبين سلبي وإيجابي لا إفراط ولا تفريط، فلا تستطيع في هذا الزمن العيش بدون وسائل التواصل الاجتماعي، ولا يمكن أن نلغي أهميتها والدور الكبير الذي تلعبه في حياتنا فايجابياتها أنك تستطيع التواصل مع الأخر و رؤية ما لديه، وبالنسبة لنا كأكاديميين نستفيد من وسائل التواصل بمعرفة المعلومة، وأصبح من السهولة الحصول على المعلومة فلسنا مضطرين للسفر إلى بلاد أخرى

كثيرون ممن يعدون أبحاثاً علمية لا تتم مناقشة أبحاثهم لأنهم سرقوا جهد غيرهم!!

للبحث عن المعلومات بل هي التي أصبحت تأتي إلينا مجرد الضغط على زر أتعرف على كل قرارات الأمم المتحدة وأدعم أبحاثي بقراراتها، فقبل هذه الوسائل وقبل الإنترنت والفيس بوك.. وغيرها.

كان من الصعب الحصول على هذه القرارات بسهولة، كانت تكلفني جهدا ووقتا وزمنا ومالا، أما فقد أصبح الأن أصبح الموضوع سهلا، لكن هذه الوسائل سيف ذو حدين بالنسبة لمجتمعنا فتأثيرها على المرأة العربية في مجتمعنا، تأثير سلبي جدا، إذا استخدم بطريقة خاطئة، إنها مضيعة للوقت، و اكتساب لعادات وثقافات مختلفة عن مجتمعنا الإسلامي والعربي .

المواقع التي أنشئت لمساعدة الطالب أصبحت مكاناً للسرقة

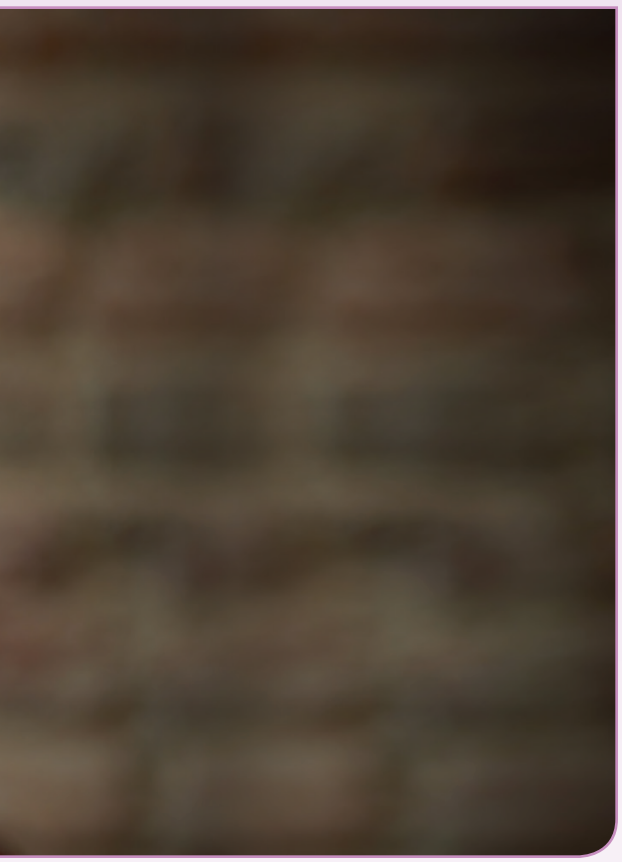

وعن المدى الذي وصلت إليه هذه الوسائل وخاصة الوات ساب في التفريق بين أفراد الأسرة الواحدة تقول الدكتورة خولة الحسن ...

لقد قمنا بمركز ابن خلدون للدراسة والبحوث بالعديد من الدراسات والأبحاث الواقعية، التي تناولت موضوع الإنترنت وإدمانه وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في العديد من الجوانب الحياتية، فما عادت تؤثر على المرأة والطفل والزوج والأبناء والأسرة والمجتمع، إنما تناولتهم جميعاً، فالخطأ يكمن في مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الواتساب والفيبر والتانجو بغض النظر حسب ما هو متاح في كل بلد من البلدان العربية، لأن ما قد يكون متاحاً من تطبيق في دولة ما قد لا يكون متاحاً في دولة أخرى مثل الفيبر، فما إن يمنع تطبيق ما إلا وتجد تطبيقاً أخر قد حل محله وتم استخدامه، فالمشكلة ليست في التطبيقات إنما في كيفية استخدام هذه التطبيقات التي أثرت في الطفل وفي وسيلة اللغة، فلم تعد هناك وسيلة لغة تفاهم ما بين الأسرة، بمعنى أن الأب يتخاطب مع الإبن عبر رسالة على الواتس أب، وإذا أرادت الأم الخروج والأولاد نائمون ترسل لهم رسالة على الواتساب، دون أن تدري أين هم أبناؤها، و أصبح الإبن يطلب المصروف من والده برسالة، ويمكن أن يتم التحويل إلكترونيا، فلم نعد كما كنا في السابق عندما كانت وجبة الغداء تجمعنا، بل أصبح اليوم كل شخص له عالمه الخاص به، لكن وسائل التواصل الاجتماعي ليست هي السبب الوحيد وإنما كان السبب مباشراً في الشعور بالفرقة داخل العائلة الواحدة، والعشيرة الواحدة، وأبناء العمومة مثلاً، فإذا جاء عيد الفطر أو عيد الأضحى تكون التهنئة برسالة واتس أب فقط، وفي أي مناسبة سعيدة يكتفى بإرسال صور من الورود مع التمنيات بالسعادة

النساء اللواتي يسرقن المعلومات أكثر من الرجال الذين يسرقون...

والهناء، إلى درجة أن العزاء أصبح بالهاتف أو برسالة دون الذهاب المشاركة والوقوف إلى جانب بعضنا البعض، فوسائل التواصل الاجتماعي بكل تطبيقاتها أحدثت نوعا من الفجوة بين العلاقات الاجتماعية إنها سلاح ذو حدين فهي قد تكون مفيدة ولكن إلى حد ما بنسبة ٩٥٪ فإن أثارها سلبية، ناهيك عن مجال التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت الأخرى التي اعتبرها وباء، حيث يدخل الأب أو الأم على أولادهم دون أن يعلموا ما المواقع التي يطلعون عليها ودون أن تكون هذه المواقع محجوبة، وأنا أعتبرها مأساة بالنسبة للأطفال لأن الاطلاع على المعلومات ليس في جميع الأحوال مناسبا للعمر إذ يجب على الأم والأب الانتباه إلى المعلومة عبر هذه المواقع فليس كل ما هو على مواقع الإنترنت معلومات صحيحة، وهناك العديد من المعلومات المغلوطة، هذا على الجانب الاجتماعي، أما الجانب الأكثر سوءاً وخطراً فهو التطرف، فكم من الشباب أصبحوا متطرفين بفعل مواقع التواصل الاجتماعي، ونتيجة عمليات غسل الدماغ التي تتم عبر هذه المواقع وما ينشر عليها حتى لو كانت الدولة متابعة لهذا الموضوع وتقوم بإغلاق بعض المواقع التي تبث السم في الدسم، والآن محاولات التغرير بالشباب لتجنيدهم لعمليات إرهابية تظل هي الأخطر وعلينا كآباء وأمهات الانتباه إلى ما يشاهده أبناؤنا ومع من يتواصلون عبر الشبكة العنكبوتية ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

ولكن الدكتورة ترتيل ترى أن هذه الوسائل ليست السبب المباشر في تفكيك الأسرة، ولكنها من أهم الأسباب التي فرقت الأسرة العربية بعضها عن بعض ففي أي مجلس تجلس تجد الأطفال والأم والأب كل منهم يمسك بهاتفه، لم يعد أحد يقوم بالزيارات العائلية، كما أن العلاقات الاجتماعية بدأت في التفكك.

فقد كان في مجتمعنا العربي منطق الحوار، أما اليوم

لم يعد هناك فرق بين الذكر والأنثى في ارتكاب الجرائم سواء أكانت هذه الجرائم سرقات أدبية أم جرائم قتل..

فقد اختفى هذا المنطق لقد كان والدنا يجلسنا كل جمعة وينصحنا ويبين لنا، ويسأل كل واحد منا عن رأيه أما اليوم فقد اختفت هذه العلاقة الأسرية بين الأب وأبنائه وبين الأم و لم يعد هناك حوار في العائلة الواحدة.

لكن الدكتورة خولة بحكم تخصصها في علم الإجرام فإنها ترى أن وسائل التواصل الاجتماعي قد جعلت لكل فرد من أفراد الأسرة عالمه الخاص فالرجل يتزوج ويكون له أكثر من علاقة وهناك حالات طلاق تمت بسبب كشف الزوجة خيانة زوجها، الذي يضطر للدخول للحمام لإرسال رسالة لعشيقته، وكذلك الحال فإن الزوجة تتعرف من خلال الفيس بوك وبأسماء مستعارة على رجال أخرين غير زوجها، فلم تعد للزواج قدسيته، ولم تعد القناعة والإعجاب بين الزوجين قائمة مثلما كانت في السابق حتى المتزوجين حديثا ومازالوا عرسانا في مرحلة شهر عسل تكتشف الزوجة أن لزوجها علاقة مع سيدة أخرى ويكتشف الزواج أن لزوجته علاقاتها هي الأخرى فكم من حسابات للفيس أفسدت العلاقات قبل إتمام الزواج، بعد اكتشاف العلاقات الموجودة فلم يعد مجال لانتهائها والبدء بعلاقة جديدة صادقة، لقد خربت وسائل التواصل الاجتماعي العلاقات بين الزوجين حتى بعد أن يكون لديهم أولاد أصبحوا شبابا ليكتشفوا أن هناك علاقات مخفية وتم كشفها عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي.

فالعلاقات الاجتماعية بحد ذاتها أصبحت مهددة بالخطر

فالمرأة إذا طبخت تقوم بتصوير ونشر طبيخها على الفيس بوك وأخرى ترسل أنها في طريقها إلى الجامعة وتتساءل الدكتورة خولة لماذا كل هذا التبرع بالمعلومات؟ مؤكدة أن هناك رصداً لكل ما ينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي وإلا كيف يتم تجنيد المتطرفين وتشير إلى أنه قبل عدة سنوات تم تجريم طالب أردني بعمر ١٨ سنة في أمريكا بعد أن غرر به وتم اتهامه بمحاولة تفجير موقع في نيويورك أو مانهاتن والتجنيد تم عن طريق النت ومواقع التواصل وأعطي القنبلة ووضعها تحت سيارة في محاولة القيام بعملية تفجير وقبض عليه من الـ أف بي

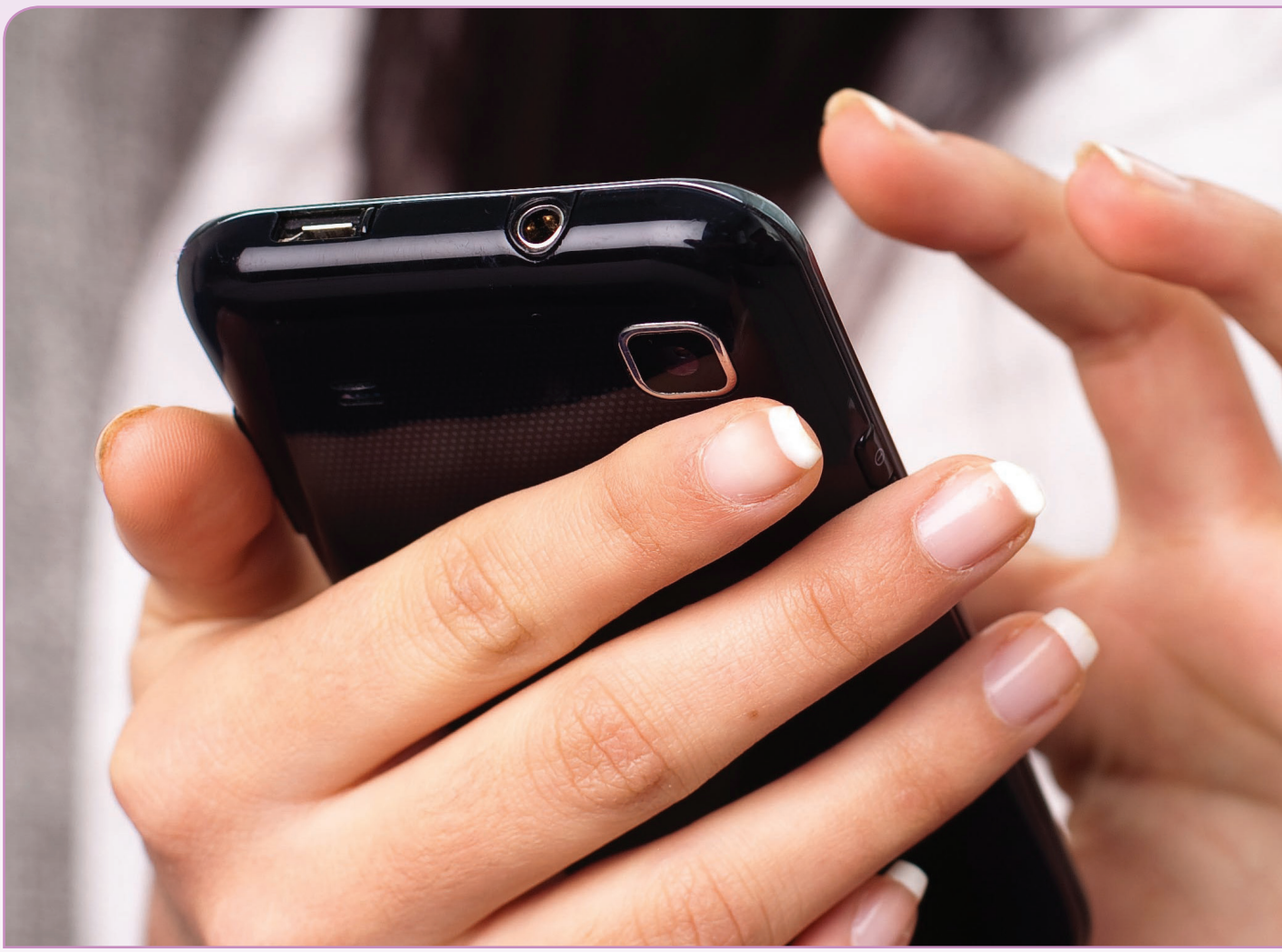

أي وتحذر الدكتورة خولة وتقول : لا تنشر عن نفسك صورا أو معلومات فكل ما ينشر هو مرصود وهناك كم كبير من الجرائم وقعت بسبب مواقع التواصل عن طريق سلوكياتنا وتصرفاتنا.

ويمتد بنا الحوار إلى مشكلة الابتزاز كإحدى الجرائم الإلكترونية التي وصفتها الدكتورة ترتيل بأنها جريمة حديثة نظرا لحداثة المواقع الإلكترونية، ولكنها انتشرت في السنوات الأخيرة، ولها صور يمكن أن تكون اقتصادية، كالبطاقات الائتمانية، التي تمس اقتصاد الدولة فضلاً عن الأفراد، وظهرت جرائم أخرى متعلقة بجرائم جنسية مثل الحصول على صور للأفراد ومعلومات سرية عن نساء أو رجال وابتزازهم والمشكلة في واقعنا العربي أنه لا وجود في قانون العقوبات العربية لنصوص تجرم ذلك، ولم يكن لدينا نصوص لتطبق على مثل هذه الجرائم ولذا في كثير من الأحيان وقف القضاء عاجزاً أمام هذه الجرائم فاضطر القاضي إلى الاجتهاد، لذلك ظهرت في الخمس سنوات الأخيرة نصوص جديدة تتحدث عن الجرائم الإلكترونية وأصبح هناك تعاون بين القضاء والأجهزة الأمنية، لأنه موضوع شرف وهو مهم جداً في

واقعنا العربي لذا كان لابد أن يحارب بطريقة تعتمد على القوى الأمنية فضلا عن القضاء، ولم يكف النص وعمل القوى الأمنية لأن هذه الجريمة رغم كل النصوص القانونية أصبحت تنتشر بسرعة أكبر وأكبر فالموضوع لا يمس دولة عربية واحدة ولكنه يمس كل الدول.

وتتحدث الدكتورة خولة عن السرقات الأدبية وجرائم البحث العلمي فتشير إلى أن جرائم البحث العلمي مشكلة تعاني منها جميع الجامعات وكل من يعمل في مهنة التدريس بحيث يطلب المدرس موضوعا معينا من طلابه فتتم عملية القص واللزق للموضوع المعين والأدهى من ذلك أنه لا يتم الإشارة لصاحب البحث، والأدهى من ذلك أن بعض ممن يحملون الدرجات العلمية لا يناقشون في أبحاثهم فقد سرقوا جهود غيرهم، وللأسف الشديد أن المواقع التي أنشئت لمساعدة الطالب أصبحت مكانا للسرقة وهي جريمة يعاقب عليها القانون، وهناك نسبة يسمح فيها بالاقتباس ولكن بشرط الإشارة لأصل الكلام ومصدره ، وإذا زادت نسبة الاقتباس عن ١٥ أو ٢٠ ٪ لا يقبل البحث .

ومن ناحيتها وفي معرض مقارنتها بين جرائم الرجل والمرأة في مجالات البحث العلمي تقول الدكتورة ترتيل .. السرقة هي السرقة سواء سرقة مال أو جهد علمي فيعتبر جرماً أعظم لأن سرقة الفكر لا يمكن أن تعوض، وفي علم الجريمة هناك مادة تسمى الإجرام والعقاب قالوا هل الرجل يرتكب جرائم أكثر أم المرأة، إن عدنا نجد هناك تقارباً بينهما، في مجتمعاتنا العربية نحاول أن نخفي جرائم المرأة إذا قتلت لا نقول أنها قتلت بل نقول إنها أخطأت إن زنت إن سرقت لأن مجتمعاتنا المحافظة نحافظ على التعتيم الإعلامي بشكل كبير على جرائم المرأة كما قالت الدكتورة خولة فإن موضوع البحث العلمي وسرقته يتم من كلا الطرفين فعندما يتقدم طلابي بالبحث عن موضوع معين صدم بكمية المعلومات المتشابهة أسألهم عن جريمة الرشوة مثلا أجد أن كل المواضيع متشابهة من خلال الدخول للإنترنت يتبين ببساطة

لا بد من تغيير ثقافة المرأة والمجتمع الذي أصبح استهلاكياً في حصوله على المعلومة

أنهم جميعا سرقوا من نفس الموقع الرجل مثل المرأة الفتاة مثل الشاب فالسرقة هي سرقة وربما سرقة الفتاة أكثر لأن الرجل متفرغ دائما للعمل والبحث العلمي أما المرأة فمتزوجة.. لديها التزامات اجتماعية، لذلك هي تستسهل أن تدخل للإنترنت وتأخذ المعلومات، أما الرجل فإن لديه مجال أوسع يمكن أن يشارك في مؤتمرات أكثر ولذلك يمكن أن يعتمد على نفسه أكثر فالإحصاءات تدل على أن السرقة العلمية للمرأة أكثر من الرجل مع تحفظي على عدم التعميم.

وفي تعقيبها على حديث الدكتورة ترتيل تشير الدكتورة خولة إلى أنه ليس هناك في بلادنا العربية تحليل لواقع الجريمة ومن قام بها، وقد كان الاتجاه السائد بأن الجريمة ذكورية وليست أنثوية ولكن ما بعد الثورة الفرنسية والحرب العالمية الأولى والثانية دخلت المرأة عالم الرجال وبدأت تعمل مثلها مثل الرجل وأصبحت في ارتكابها للجريمة مثلها مثل الرجل وبما أنها أصبحت في حياتها مثلها مثل الرجل وتقوم بمساعدته بما يقوم به فمن الطبيعي أنها مثل الرجل إلا أن ما يميز وطننا العربي أن طبيعة جريمة المرأة أقل عنفا وإن بدأت الآن تظهر جرائم العصابات المنظمة أو السطو المسلح ومشاركة المرأة أن صار هناك جريمة منظمة في العالم الغربي كانوا متطورين عنا ولكن الآن في العالم العربي طالعنا خلال المواقع الإلكترونية وعلى اليوتيوب إحدى السيدات العربيات التي قامت بقتل سيدة أمريكية في أحد الأسواق الكبيرة وهناك جرائم نسائية كثيرة فهناك امرأة قتلت زوجها قبل فترة وجيزة، حيث قامت بقتل زوجها ودفنته تحت بلاط غرفة النوم وهي جريمة طالعناها بالإنترنت، ولابد من استكمال التحقيق لمعرفة سبب هذه الجريمة، فالتحقيق لم يستكمل ولكن بشاعة الجريمة تكمن فيمن أبلغ عن هذه المرأة لقد أبلغت عنها ابنتها بعد أن شاهدت الإبن قد ساعد الأم في دفن أبيه بحفر قبره بموقف السيارات الخاص بالمنزل لتقوم بعد فترة بنقل الجثة ودفنها داخل القبر وقد أبلغت البنت الأجهزة الأمنية بما رأت!!!.

من هنا لم يعد هناك فرق بين الذكر والأنثى في ارتكاب الجرائم سواء سرقة أدبية أو حتى أنواع القتل، وعندما نتناول جرائم العنف نرى أن المرأة عضو في منظمات إجرامية وهي عضو في تنفيذ جرائم عنف، الأم التي تقتل أطفالها، و ترتكب جرائم عنف هي نفسها الأنثى التي ترتكب سرقات أدبية.

وإشارة إلى ما ذكرته الدكتورة ترتيل من أن الأنثى ليس

لديها وقت فأنا اعتقد أيضا أنه قد ننحى منحى أخر فالأنثى يمكن أن تشعر بالخوف من اكتشاف سرقتها وخاصة أمام الجامعة وخوفاً من العقوبات التي تكون الجامعة قد فرضتها على من يقوم بالسرقة الأدبية وهنا يجب التفريق، وبما أنه ليس لدينا إحصاءات رسمية تتناول بلغة الأرقام والحقائق.

إذا كان كلامنا حول هذا الموضوع هو من باب التوقعات أو تحليلنا لما يسير في واقع الأمر.

وعند البحث عن حلول لهذه المشكلة لا تخفي الدكتورة ترتيل حجم المشكلة حيث جزمت القول بأنها ليست مشكلة اليوم ولكنها مشكلة أجيال قادمة فلابد من العودة للجذور وتغير ثقافة المجتمع الذي أصبح استهلاكياً يأخذ المعلومة، فلابد من تغير هذه الثقافة وتحديد كمية النقل أو كمية السرقة العلمية إذا تجاوزت حداً معيناً وهي موجودة في بعض الجامعات ولكن الحل أن يكون المشرف الأكاديمي مطلعاً أكثر من الطالب حتى لا يستطيع أن

يخدعه، عليه أن يقرأ كثيراً وأن يتجول في هذه الشبكة العنكبوتية أكثر من تجول الطالب حتى يستطيع اكتشاف هذه السرقة التي تعد جريمة أخطر بكثير من أي جريمة أخرى يمكن أن يكتشفها الشرطي، ولذا لابد من بذل جهد أكبر لمحاربتها.

لكن الحل من وجهة نظر الدكتورة خولة يكمن في التوعية الأسرية ومواكبة العصر حتى لا نقع في دائرة التخلف والحلول المنطقية المتمثلة بوجود سياسات على مستوى

ينبغي تسليط الضوء على ظاهرة السرقة الأدبية فمن تثبت عليه السرقة تطبق عليه أقصى العقوبات

الدولة لمراقبة الشخص لأنه عندما يعرف أن هناك مراقبة لكلماته على مواقع التواصل وعلى ما ينشر أعتقد أن ذلك يشكل في حد ذاته توعية.

وهناك حل يكمن في استراتيجيات الوقاية والوقاية خير من ألف علاج، فزيادة مستوى التوعية على مستوى الأسرة والمؤسسات والأفراد والمجتمع الأكبر و أجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لابد أن تسلط الضوء على هذه الظاهرة بحيث يصبح هناك توعية لكل أفراد المجتمع سواء في المرحلة المدرسية أم الجامعية وحتى مرحلة ما بعد الجامعية والإعلام يؤدي دوراً مهماً.

أنا أطالب وأناشد من خلالكم ومن خلال كل المنابر المحترمة التي تسعى إلى راحة ورفاهية المواطن في البلدان العربية بأن يكون هناك متابعة على مستوى الأجهزة الأمنية، ووزارات الإعلام والوزارات المعنية بالمدارس كالتربية والتعليم، والتعليم العالي، وهناك العديد من التطبيقات المستخدمة في الجامعات المحترمة والتي تحاسب الطالب على السرقة الأدبية فمن يثبت عليه السرقة يجب أن يتم اتخاذ أقصى العقوبات بحيث يتم فصله أو على الأقل فصل الطالب لمدة سنة بحيث تكون عقوبة رادعة وأنا أؤمن بالردع العام فعندما يكون لدينا عقوبة رادعة للطلاب يمتنعوا عن السرقة.

في المقابل لابد أن نعمل على خطين متوازيين في المضامين السياسية بالمقابل يكون هناك دكتور وأستاذ متميز في البحث بحيث يعلم الطالب كيفية البحث وكيفية كتابة البحث .

لا بد من استيعاب التقنيات الحديثة عبر الفكر والإنتاج والنقد والإبداع..

ومن جانبها تشير الدكتورة جنان الخوري في تعليقها على هذا الموضوع إلى أن ثورة الاتصالات رافقها انتشار الفضائيات، وتعدد وسائل الإعلام وانتشارها ولا يوجد بيتٌ عربي إلا وفيه عدد منها، وهي ذاتُ تقنية عالية لنقل الثقافة، فأصبح من الضروري، حيازةَ بعضها، وهي متعددةٌ، استجابةً لمتطلبات، وشروط تتعلق بالتعليم، والعمل، والأبحاث، والتعرف على ما يدور في العالَم من أحداث ووقائع، والتزود بالعلم والمعرفة، ومتابعةُ التطورات العالمية، وتنميةُ التفكير واتساعُ المدارك... وغير ذلك.

إلا أنّ هذه الثورة المعلوماتية والإعلامية، جلبت معها العديد من المساوئ (لا بل المصائب)، فلم تسهم في بناء العائلة، بقدر ما تسهم في تخريبها، فأحدثت تغييرات سلبية، على نسيج الأسرة، ما أفقدَها قدراً كبيراً من تماسكها ووحدتها، وتعرّضها للعديد من التّحديّات، التي تواجه القيم العائلية والمجتمعَ بأسرهِ. فأين موقع المرأة العربية من هذه الثقافة والحضارة المتناقضة؟ ولا سيما وأن كل وسائل الإعلام، تقدم المرأة على اعتبار، أنها نموذجَ المرأة المستهلكة، مشوهةً صورتَها، أمومتَها أشدّ ما يؤلم اليوم هو ترك الأم تربية الأطفال للخادمة لتمضي الساعات أمام شاشة التلفزيون أو وسائل التواصل الاجتماعي أو شغلهم بالوسائل الإلكترونية الحديثة. فمخطئ كل الخطأ من يظن أن الطفل يحتاج إلى الملبس، والمسكن والعلم والكماليات الحياتية، بقدر ما يحتاج إلى العطف والحب والحنان، والمشورة والتوجيه.

إن الطفل هو المادة الخام والأم هي من تصنعه (وأركّز على كلمة تصنعه). فالطمأنينة والاتزان هي أكثر حاجات الطفل (والأمر الذي سينعكس على صحته

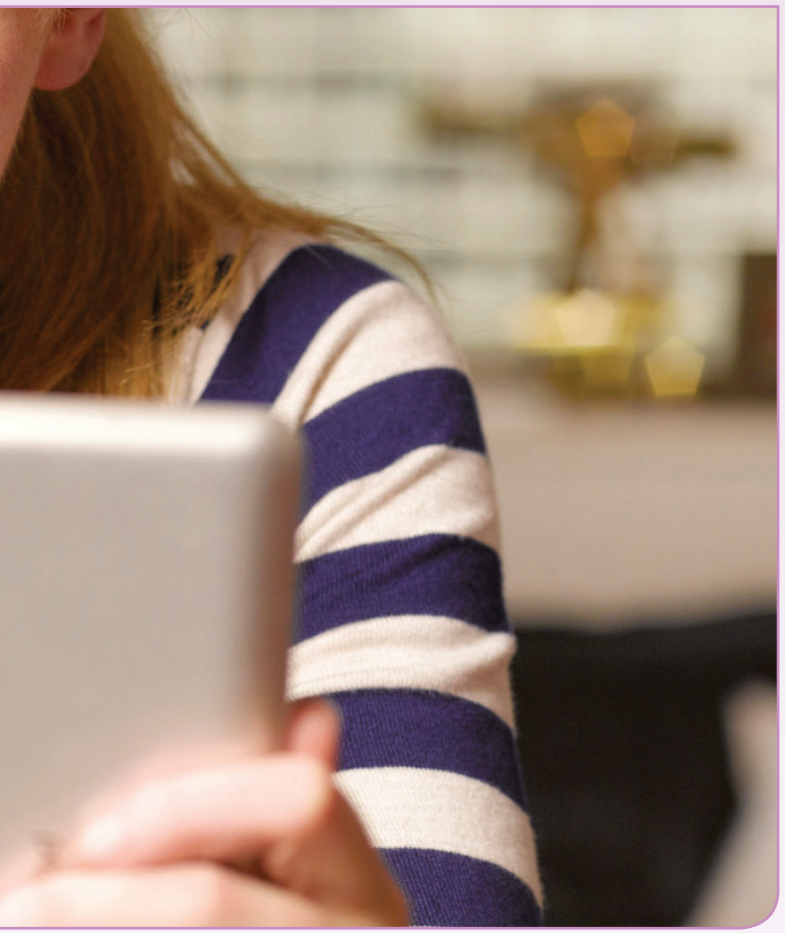

وعقله فيما بعد)، فاذا كان للام الحقَّ في أن تروح عن نفسها (وهذا حقها) فعليها ألا تخسرَ أكثرَ مما تربحُ. عليها أن ترفع من وقت فراغها إلى مستوى عالٍ، يلامس التنمية الفكرية، لا أن تنزل به إلى منزلة التوافه والثرثرة الإلكترونية.

كما أن هناك نموذجاً آخر من الأمهات، اللواتي لم يعشن صباهن فهن يشعرن اليوم ويتأثرن من ضوضاء وسائل الإعلام، إنهن ضحايا، ولم يعشن صباهن، كما يجب، فيحاولن التعويض عن أنفسهن، من خلال إعطاء الحرية الكاملة لأولادهن، ولا سيما إلى بناتهن، وهنا الخطورة، لأن سوء استعمال الحرية، كسوء استعمال الدواء يقتل أحيانا ويكلف الكثير لإعادة الشفاء.

إلا انه لا بدّ من الإشارة إلى أن تأثيرَ الإنترنت على العائلة

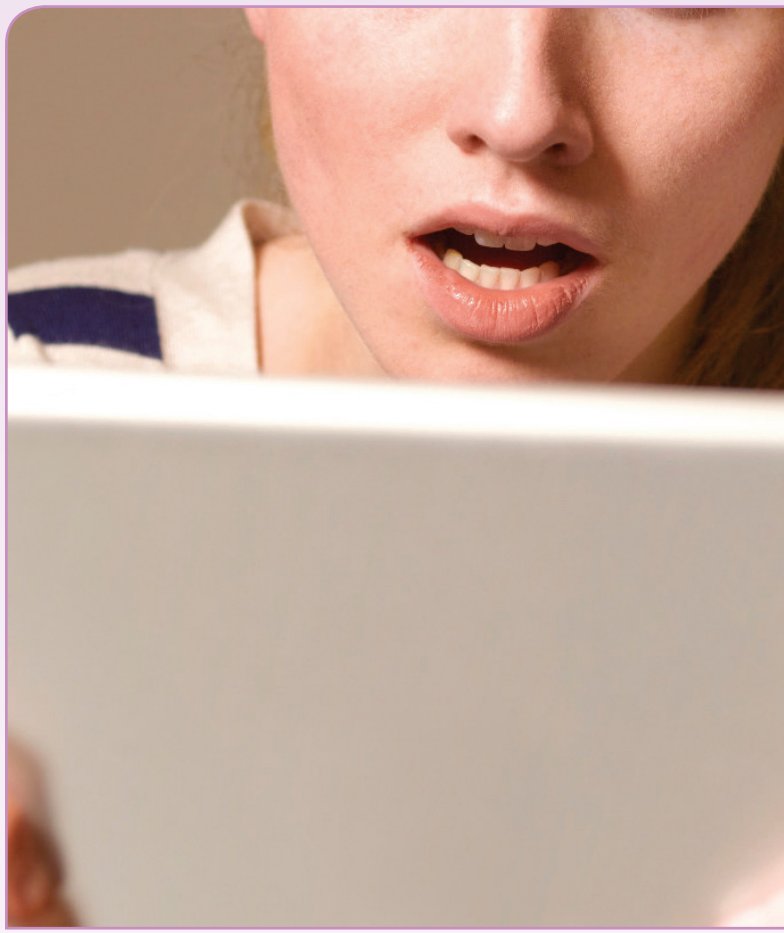

لا يُشكل سوى نسبة ضئيلة من كل الاعتداءات والجرائم التي حملتها الثورةُ التقنيةُ، إلا أن نتائجَهُ السلبيةُ على المجتمع تفوقُ كل تلك الأخطار لأنها تقضمُ العمودَ الفقريَّ، المتمثل بالأسرة، وهي التي يُعهد إليها هذا المجتمع الحفاظَ على هويته وضبطِ سلوكيات أفرادِهِ.

فإذا كنا نجاهر بالدور الحقيقي للمرأة حين تصبح الزوجة شريكة والأم مرشدة لا جاريةً، والشقيقة أختا لا خادمةً، فإن على المرأة في المقابل أن تزرع في قلوب أبنائها وقارَ الأم، واحترامَ الزوجة ومحبةَ الأختْ.

عليها أن تعلمهم أنهم من منبت أصيل أسهم في حضارة الكلمة وعزّة الإنسان وعليهم أن يحافظوا على هذه الحضارات ويطوروها.

وإذا كنا نطالب أيضاً، بتنمية شاملة للدول المتخلفة، فهذا

على المرأة أن تزرع في قلوب أبنائها وقار الأم

مرهون، بمدى توصل شعوبها إلى تنمية الفكر والحضارة والعقل بطريقة إيجابية وديناميةٍ متطورة، ترقى إلى أعلى المستويات الحضارية، ومدى سبر أغوار الفكر البشري العربي، وتنمية قدراته الذاتية، وسرعة اكتساب الخبرات لكسر احتكار الصفوة العلمية والنخبة التقنية للغرب، والإفادة، ولو بشكل ضئيل، من الإشعاعات المضيئة في التقنيات الأخرى، بهدف التقدم الذاتي، وكيفية التفاعل الخارجي، والتخلّص من الذهنية المفاهيمية، زماناً ومكاناً، واستيعاب التقنيات التكنولوجية المعلوماتية عبر الفكر والإنتاج والإبداع والنقد والتوقّع ... والابتعاد عن الترجمة والشرح والنقل والعرض والتلخيص... والأهم تجديد الدول العربية عدتها المعرفية...

إن هناك حاجة، إلى جهود الفلاسفة والباحثين العرب، في عصر المعلومات، لمواكبة العصر الحالي، الفكر التقني والثقافي واتساع نطاقه، والتسلّح بفكر علمي ناقد، وتوفير كوادر إعلامية متخصّصة في التقويم التقني... ويجب ألاّ يغيب عن البال، أن الحضارة العربية أسهمت في تحديث الشعوب منذ القدم وعملت على مواكبة ركب الحضارة الإنسانية، فابتداء من أرسطو، إلى الفارابي، وابن خلدون، وابن سينا والكندي فيلسوف العرب.... وغيرهم من الفلاسفة والحكماء، الذين أسهموا في الإقلاع عن الجهالة والقساوة التي كانت مسيطرة في العصور الجاهلية إلى مجتمع منظم يحقق إنجازات تشريعية كبرى.

ولا بدّ للدول العربية من ردم الفجوة الرقمية للتكنولوجيا ومعالجة قضية فجوة الفقر للأقلية، واستيعاب التقنيات التكنولوجية عبر الفكر و الإنتاج والإبداع والنقد، التوقّع، وعلى المرأة العربية التنبّه إلى أنْ تكون الرابحة في الظاهر والخاسرة في الباطن.